المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:01 (2022)، ص942-956

النخبة الإصلاحية وموقفها من قضية التجنيد الإجباري 1912

The reformist elite and their position on the issue of compulsory conscription 1912

مراد بن حمودة

جامعة سطيف 02 (الجزائر)

Bm.benhamouda@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/04/19
تاريخ القبول:
2022/06/05

الكلمات المفتاحية:
- ✓ النخب الإصلاحية
- ✓ التجنيد الإجباري
- ✓ العرائض والوفود
- ✓ قانون 03 فيفري 1912

الملخص:

شهدت بدايات القرن العشرين نقاشات حادة حول قضية التجنيد الإجباري للجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، والذي توج في الأخير بصدور مرسوم 03 فيفري 1912 الذي أحدث الكثير من الجدل في الأوساط السياسية، حيث شهدت ظهور عدة أطراف عبرت عن رأيها فيما يخص قضية التجنيد سواء كانت جزائرية أم فرنسية. ومن بين الفئات التي عبرت عن موقفها نجد النخبة الإصلاحية، التي تميز موقفها بالتباين وعدم الثبات بسبب نشاطهم الفردي، لذلك نجدها هي انقسمت إلى طرفين فئة وافقت على فكرة التجنيد الإجباري مقابل منح فرنسا امتيازات وحقوق للجزائريين، وطرف آخر رفض فكرة التجنيد الإجباري ودخول الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي نهائيا.

Article info

Received:
19/04/2022
Accepted:
05/06/2022

Key words:
- ✓ Reformist elites
- ✓ Military conscription
- ✓ Petitions and delegations
- ✓ Law of February 3, 1912

Abstract:

The beginning of the twentieth century witnessed sharp discussions on the issue of forced conscription of Algerians into the ranks of the French army, which culminated in the last decree issued on February 3, 1912. And it caused a lot of controversy in political circles, as it witnessed the emergence of several parties that expressed their opinion regarding the recruitment issue Whether it is Algerian or French, and among these groups that expressed their position, we find the reformist elite whose position is characterized by disparity and instability, as we find that it was also divided into two parties, a group that agreed to the idea of forced conscription in exchange for France granting privileges to the Algerians, and another party refused forced conscription.

مقدمـــة

شهدت بدايات القرن العشرين أحداثا كبرى وتوترا في العلاقات الأوروبية، فقد وصل التنافس الاستعماري إلى أوجه ما أنذر بوقوع حرب كبرى، وقد كانت فرنسا طرفا رئيسيا في هذا الصراع خاصة في صراعها مع ألمانيا على النفوذ في المغرب، وبما أن الحرب تولد الحاجة إلى عدد كبير من الجنود، فقد انعكس هذا على الجزائر التي كانت تحت السيطرة الفرنسية حيث بدأت الكثير من الأوساط الفرنسية طرح أو بالأحرى إعادة طرح قضية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بشكل إجباري وعلى نطاق واسع، وهذا ما أحدث جدلا كبيرا في الأوساط السياسية الفرنسية والجزائرية فقد اختلفت وجهات النظر قبل وبعد صدور مرسوم التجنيد الإجباري خاصة الفترة الممتدة ما بين 1907م إلى غاية 1913م، فتجلت عدة أطرف يمكن تحديدها في أربعة مجموعات فرقتان يمثلان الجانب الفرنسي ومجموعتان يمثلان الجهة الجزائرية، تباينت أيضا آراءها حول قضية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي فئة أولى سميت بالنخبة الاندماجية التي وافقت على تجنيد الجزائريين طمعا في مكاسب سياسية، بينما الفئة الثانية التي هي موضوع بحثنا التي أطلق عليها اسم النخبة الإصلاحية أو المحافظة التي كانت تسعى إلى التجديد في الإطار الإسلامي وقد كان للنخبة الإصلاحية العديد من المواقف في الكثير من القضايا والتي كان من أبرزها في تلك الفترة قضية التجنيد الإجباري.

وقد قادنا البحث في هذا الموضوع إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هو موقف النخبة الإصلاحية من قضية التجنيد الإجباري فيفري 1912م؟** وتندرج ضمنها مجموعة أسئلة فرعية على النحو الآتي:

- **ما هي جذور انخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي؟**
- **ما هي طبيعة مشروع ميسمي؟**
- **كيف تعاملت النخبة الإصلاحية مع قضية التجنيد الإجباري؟**

1. النخبة الإصلاحية

إن المتتبع لتاريخ المجتمعات الإنسانية يرصد أن هذه المجتمعات في وجودها وحركيتها واستقرارها شهدت على مر العصور الإقرار بفكرة مفادها أن السلطة لا يمكن أن تمارس بواسطة الجميع، وأنه لا بد من وجود طبقة أو جماعة تسند لها مهام القيادة والتوجيه وتمتلك الدور الأكبر في التأثير على سيرورة مجتمعاتها واتخاذ القرارات، هذه الفئة التي أطلق عليها اسم النخبة التي حظيت باهتمام الباحثين والمفكرين للبحث في المؤهلات التي تملكها كالقوة والنفوذ والقدرة على التأثير على مجتمعاتها ووجد الكثير من الباحثين صعوبة في تحديد مفهوم النخبة خاصة بعد انتقال مصطلح Elite من اللغات الأجنبية وترجمته للغة العربية الذي لاقى الكثير من المرادفات، وقد حمل مصطلح النخبة العديد من النقاشات المنهجية والفلسفية والإيديولوجية والتي اختلفت في أبعاده ومستوياته[1].

يومض مفهوم النخبة في اللغة بدلالة الانتخاب والاختيار وتكون النخبة في صيغة الجمع "**نخبا**" ترمز في أخص معانيها على السمو والارتفاع، وتدل النُخبة في اللغة العربية على المختار من كل شيء وعلى

الاصطفاء في كل أمر، وتشتق كلمة النُخبة في اللغة العربية من الفعل انتخب أي اختار والانتخاب هو الاختيار أو الانتقاء فنخبة القوم تعني خيارهم وصفوتهم[2]، وجاء في لسان العرب لابن منظور أن كلمة نخبة مصدرها انتخب وانتخب الشيء، أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم، ونخبتهم وخيارهم[3].

أما اصطلاحا فقد جاء في معجم علم الاجتماع بأن النخبة هي جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم في شؤون المجتمع حيث تشكل هذه الجماعة أقلية حاكمة، ويمكن إضافة تعريف آخر للنخبة فهي طبقة من أفراد المجتمع تتمتع بخصائص فكرية وثقافية واجتماعية، تمكنها من التأثير في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية في مختلف حقول المجتمع وأنساقه، وتقوم هذه النخب بتسيير وتوجيه المجتمع[4]، ويري روبرت دال Robert dahl بأن النخبة هي مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية للمجتمع[5].

وقد أثبتت النخبة الجزائرية حضورها في العديد من القضايا السياسية سواء في بداية الاحتلال بنشاط حضر مدينة الجزائر أو مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أين ظهر في الجزائر نخبتين فئة الشبان والنخبة الإصلاحية، والتي هي موضوع بحثنا، وقد أطلق بعض المؤرخين على هذه الفئة التي حاولت الحفاظ على الشخصية الجزائرية وعدم المساس بالدين الإسلامي بـ" **كتلة المحافظين**"، والتي لم تشكل حزبا سياسيا في تلك الفترة بل كانت تعمل بشكل منفصل، وقد تكونت هذه النخبة من كل الطبقات الاجتماعية التي حاولت المحافظة على الشخصية الجزائرية من المثقفين التقليديين وزعماء الدين والمحاربين القدماء وبعض الإقطاعيين والمرابطين أو ممثلين نيابيين، ورغم أنهم لم يشكلوا حزبا إلا أنهم كانوا متقاربين في الأفكار، عاصرت فئة النخبة الإصلاحية الشيخ محمد عبده ورشيد رضا لذلك نجد أن الكثير منهم كانوا مؤمنين بفكر الجامعة الإسلامية وناشطين في مجال الصحافة، انقسمت هذه الفئة إلى قسمين قسم عارضوا التغيير خوفا من دمج الجزائر في فرنسا، لذلك نجدهم يرفعون شعار الإصلاح في الإطار العربي الإسلامي، بينما نجدهم يرفضون التجنيس والتعليم الإجباري الفرنسي طلبوا من فرنسا تنظيم المدارس العربية واسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي بالنسبة للجزائريين والمساواة في الحقوق السياسية، أما القسم الثاني منهم فيحمل نفس الأفكار لكن هذا التيار متفتح على التعليم بالفرنسية للجزائريين وحمل رسالة فرنسا الحضارية في الجزائر[6]، ومن بين أبرز زعماء هذا التيار نجد: المولود بن الموهوب[7]، محمد بن رحال[8]، عبد الحليم بن سماية[9]، عمر راسم، عمر بن قدور الجزائري[10].

استعملت هذه النخبة أسلوب العرائض والوفود والكتابة الصحفية كوسيلة للتعبير عن رأيها ومواقفها، وبما أن موضوعنا ليس التفصيل في نشاطاتها ومواقفها في جميع الجوانب بل موضوعنا هو تبيان موقفها من قضية واحدة ألا وهي قضية التجنيد الإجباري فسنحاول أن نورد باختصار أهم نشاطاتها مع بداية القرن العشرين فنجدها أنها قامت بإرسال عريضة في أفريل 1903 إلى الرئيس الفرنسي لوبي Loubet، ركزت فيها على ضرورة التخلي عن نزع الملكية والسماح للجزائريين بالرعي في الغابات وتعديل قانون الغابات بالتخلي عن

تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية فيما يخص الحرائق، كما حرصت النخبة الإصلاحية على ضرورة تخفيض الضرائب المفروضة على الجزائريين وتوزيعها بعدل، وقد طالبت بضرورة إعادة صلاحيات القضاء إلى القاضي المسلم، بالإضافة إلى السماح لمستشاري البلديات بانتخاب رؤساء البلديات وذلك بناء على مرسوم 1866م، وأيضا إلغاء المحاكم الخاصة، مع ضرورة أن تتساوى اللغة العربية مع اللغة الفرنسية والسماح للجزائريين بالدخول إلى المدارس العليا[11].

عملت هذه النخبة على حث السلطات الفرنسية بضرورة الاهتمام بالمجتمع الجزائري منها تصريحات أحد أقطابها الشيخ المولود بن الموهوب بنادي صالح باي على ضرورة اهتمام فرنسا بالجزائريين ومنحهم جميع حقوقهم، وذلك بقوله: "**على فرنسا أن تستمر وتضاعف من عملها الحضاري في الجزائر ببرنامج يجب أن يتحقق عن طريق تعليم تقدمي باللغتين العربية والفرنسية وعلى هذا البرنامج أن يضع أمامه مبدأ المساواة التامة بين الجزائريين والمعمرين، ولا يمكن لفرنسا أن تتجاهل إصلاح أحوال الجزائريين عندئذ، لأن العالم الإسلامي عموما والجزائر خصوصا كان قد بدأ في اليقظة وكانا متفتحين على الأفكار الجديدة**"[12].

ركزت هذه الفئة من خلال نشاطها في الجمعيات والصحف والنوادي والدروس في المساجد على محاولة حث السلطات الفرنسية الاهتمام أكثر بالمجتمع الجزائري من تعليم وصحة وتمثيل نيابي ويمكن أن نوجز هنا أهم مطالب هذه الكتلة وهي: المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمعمرين، المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية، الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، معارضة التجنيس، إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية الأخرى، استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي، احترام والعادات والتقاليد الجزائرية، نشر وإصلاح وسائل التعليم باللغة العربية، عدم استعمال العنف، حرية الهجرة خاصة نحو المشرق[13].

2. تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي قبل صدور مرسوم 1912م

لم تكن فكرة تجنيد الجزائريين وليدة تداعيات أحداث بدايات القرن العشرين، بل إن الفكرة القديمة فمنذ سبتمبر 1830 فكر كلوزيل في تجنيد فرقة من الأهالي من قبيلة زواوة فأدخل الجزائريين في الكتائب المكونة من الأهالي المتطوعين[14]، وصرح أيضا الجنرال موليير Molière سنة 1845م حول قضية تجنيد الجزائريين بقوله: "**إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري، وبما أنه سيظل على حالة همجيته مدة طويلة فإن فرص التجنيد بين صفوفه لا حدود لها**"، ويضيف أن هذه الطريقة هي أفضل طريقة لإدماجهم، وقد بلغ عدد الجزائريين الذين يخدمون في الجيش الفرنسي حوالي سبعة ألاف جزائري[15]، ويضيف أحدهم أن ذلك سوف يساهم في تبني الأفكار الفرنسية واعتناق حضارتها، وبذلك سيكون دورهم نشر القيم الفرنسية في الجزائر فهم بذلك يريدون سلخ الشباب الجزائري من قيمه من خلال تعليمه أو من خلال تجنيده في الجيوش الفرنسية[16].

شارك الكثير من الجزائريين في حرب القرم باعتبارهم مجندين في الجيش الفرنسي، وقد كان هناك تفكير لرفع عدد الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى 70 ألف، لكن هذا القرار تأجل بقرار من وزير الحرب في 25 ديسمبر 1855م بداعي أن هناك صعوبات كثيرة في ضبط قوائم الحالة المدنية، بالإضافة إلى الخوف من

الوقوع في زيادة مفرطة قد تأتي بنتائج عكسية، وقد استغل إسماعيل أوربان زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر ليطرح عليه مشروع تجنيد الجزائريين وذلك بإجراء مسابقة لدخول الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وقد اقتنع نابليون الثالث بهذا الأمر حيث أرسل خطابا إلى ماكماهون يقول فيه: "**إن ما تستطيع إفريقيا إنتاجه لفائدة فرنسا هو الجنود. هذا العرق العربي المحب للحرب يستطيع تقديم وحدات عسكرية تخفف على فرنسا أعباء التجنيد**"، لكن هذا المشروع لم يكتمل بسبب رفض الكثير من الضباط الذين قدموا إلى إفريقيا زيادة عدد المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وفي سنة 1866م صدر مرسوم يسمح للجزائريين بالانخراط في الجيش الفرنسي بصفتهم متطوعين مع إمكانية تجديد الالتزام[17].

أعيد طرح هذا الموضوع من جديد سنوات 1881م و1882م واتجه التفكير نحو تأسيس جيش كبير بإفريقيا، وتجنيد القوات بشكل دائم لكن كل هذه الاقتراحات لم تطبق على أرض الواقع بسبب معارضة إما العسكريين أو المعمرين، ومع بداية القرن العشرين صدر مرسوم 07 أفريل 1903م الذي أمر باستخدام الجنود الجزائريين في مختلف فيالق الجيش وفصائله عكس ما كان يحدث في السابق، حيث كان الجنود الجزائريين موجودين فقط في فيالق القناصة وفرق الصبايحية، وتبعه قانون 11 جويلية 1903م الذي يهدف أساسا إلى تنظيم الجيش الاحتياطي وتخفيض تكاليف عسكر الجزائريين، وخلال سنة 1904م صرح الحاكم العام جونار Jonnart أمام اللجنة العسكرية: "**يوجد على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط خزان بشري معتبر ولكننا أهملناه، يمكنكم تجنيد آلاف المتطوعين من الأهالي من شئتم**"، كما أتيحت للسيد ميسمي Messimy مقرر لجنة الميزانية الحربية ليعبر عن رأيه فيما يخص قانون 11 جويلية 1903م على أن هذا القانون سيمكن فرنسا من تخفيض عدد جنودها النظاميين في الجزائر[18].

3. مشروع "ميسمي Messimy " حول التجنيد الإجباري

في بداية 1908م أعاد السيد ميسمي Messimy طرح مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين مجددا، خاصة أنه أصبح مقرر اللجنة الحربية لسنة 1908م فبعث برسالة إلى وزير الحرب يوضح فيها رأيه، وذلك بقوله: "**أن الجزائر لا تزودنا إلا بحوالي 17000 جندي فقط في الوقت الذي تستطيع تجنيد 100.000**"، وقد اقترح أيضا أن يتم العمل بنفس الطريقة المعمول بها في تونس وهي تنظيم قوات الاحتياط تكون فيها الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات، ويتم في البداية تجنيد خمس الوحدات فقط 1/5 وميزة هذا الأسلوب هو تخفيض التكاليف التي يأخذها تدريب الجنود النظامين، وقد لقي هذا الاقتراح ترحيب من السلطات، فتم إرسال لجنة تقنية مكونة من ضباط تم تعيينهم من طرف وزارة الحرب والداخلية[19].

يذهب الكثير إلى أن سبب تفكير فرنسا في هذا القرار يرجع حسب البعض إلى نقص فئة الشباب ما أثر على عملية التجنيد وذلك بسبب العزوف عن الولادة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الضرائب[20]، بينما كتبت جريدة الحق الوهراني أن قلة الولادات في فرنسا نتيجة عدم احترام العقيدة الدينية وهجرة الزواج الشرعي، حتى أنها نقلت مقال لإحدى الصحف الألمانية تبين التفوق الألماني على الفرنسيين في عدد الولادات

وزيادة نسبة الشباب، ما سيجعل الألمان حسب كاتب المقال يعيشون مرتاحين من الخطر الفرنسي ما أجبر الحكومة الفرنسية على ضرورة تجنيد الجزائريين[21].

صدر مرسوم في 01 ديسمبر 1908م يحدد مدة الخدمة بثلاث سنوات بالنسبة للجزائريين، على أن يتم انتقائهم عن طريق القرعة وينخرط المنخرطون بفرق خاصة[22]، ونتيجة للجدال الكبير بين الفرنسيين حول هذا القرار اتجهت بعض الآراء إلى تجنيد الجنود السنغاليين في الجزائر لتحل محل الفيالق الفرنسية، ولكن مع حلول سنة 1910م رجع التفكير إلى تجنيد الجزائريين، وبالفعل بدأت لجنة الإحصاء عملها برئاسة شاردون chardenet الذي قام بجولة في الجزائر، حيث أحصى حوالي 62 ألف شاب جزائري من بينهم ما يفوق 46 ألف قادرين على حمل السلاح، وقد طالب بتجنيد 1560 منهم، وقد واصل ميسمي نشر مقالات لشرح فوائد التجنيد الإجباري للجزائريين ومؤكدا أن التجنيد فرصة مواتية لتطبيق مجموعة من الإصلاحات[23].

وفي 27 جوان 1911م تقلد "**ميسمي**" منصب وزارة الحرب ومن هذه اللحظة شرع في تطبيق مشروعه الذي دافع عنه منذ 1907م، حيث أنشأ في البداية ثلاثة فيالق جديدة من القناصة الجزائريين، وقد زادت الحاجة الملحة لتجنيد الجزائريين خاصة مع تأزم علاقة فرنسا مع ألمانيا، وأيضا أزمة أغادير ما جعل بعض جنرالات فرنسا يصرحون بضرورة رفع التجنيد الإجباري في الجزائر، وفي 31 جانفي 1912م نشر منشور يعدل شروط الالتحاق ونسبة المنح[24]، وفي 03 فيفري 1912 صدر المنشور المتعلق بتجنيد الجزائريين والذي نشر في جريدة المبشر يوم 02 مارس 1912م يحتوي على ثلاثين بند مقسم إلى ثلاث أقسام القسم الأول خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإداري وإعادة الانضمام، والقسم الثاني يؤكد الأحكام السابقة، أما القسم الثالث وهو الأهم فهو يحتوي على ستة وعشرون بند، ومن بين هذه البنود أنه نص على تجنيد الجزائريين عن طريق القرعة، كما حدد مدة الخدمة بثلاث سنوات مقابل منحة تقدر بـ 250 فرنك[25].

4. ردود فعل النخبة الإصلاحية من قضية التجنيد الإجباري

لم تقف النخبة الجزائرية موقف المتفرج من هذا القرار بل كان لها رد حول موضوع التجنيد الإجباري باعتبارهم يمثلون الجزائريين، وقد انقسمت آراء النخبة الجزائرية إلى قسمين القسم الأول هم الشبان الجزائريون والذين كانت لهم وجهة نظر حول هذه القضية[26]، والقسم الثاني النخبة الإصلاحية التي كان لهم موقف تميز في شكلين الأول.

1.4. النخبة الإصلاحية الموافقة على التجنيد

هذه الفئة ربطت موافقتها بتحقيق مجموعة من الضمانات التي وجب على فرنسا أولا تحقيقها قبل الشروع في تطبيق قانون التجنيد الإجباري، ومن الأوائل الذين كان لهم تدخل حول هذا الموضوع نجد محمد بن رحال الذي قدم في 02 جانفي 1908م، مذكرة إلى لجنة التحقيق عبر فيها عن أسفه بتأخر هذا المشروع، وذلك بقوله: "**كان ينبغي تهيئة الميدان وذلك بتمكين المسلمين من التوظيف في المناصب التي كانت مخصصة لغيرهم، وتوسيع حرية الصحافة وتبسيط إجراءات منح القروض**"، كما تزعم محمد بن رحال وفد ندرومة الذي

توجه إلى باريس من أجل إيصال مطالبه وقد كتبت جريدة "**الحق الوهراني**" حول هذه الزيارة مقالة بعنوان "**المسألة العسكرية**"، وقد طالب بن رحال خلال هذه الزيارة في جوابه على أسئلة صحفي فرنسي، أنه كان من واجب فرنسا تهيئة الظروف من خلال إنشاء مدارس عسكرية أولا ومنح الجزائريين السابقين حرية لارتقاء في المناصب، كما طالب بتوفير التعليم الفرنسي والعربي، وخلال هذه الزيارة اقترح حلين الأول فتح باب المفاوضات من أجل تعديل بعض مواد قانون فيفري أو فتح باب الهجرة[27].

حاولت النخبة الإصلاحية الدفاع عن حق الجزائريين بكل الوسائل، ومن بين أبرز الذين وقفوا في وجه هذا القرار نجد عمر راسم الذي عالج هذه القضية في كل من الجرائد التونسية ثم الجزائرية، وقد توجه في مقالاته بالعديد من المقترحات التي أراد بها التخفيف من حدة هذه الأزمة ومحاولة منه لإيجاد الحلول وذلك بربط تطبيق القانون بما يجب أن يتحقق من مطالب للشعب الجزائري حتى يتمكن من استعادة جزء من حقوقه الضائعة، ويعتبر راسم من الذين عالجوا القضية الجزائرية بدقة وبغيرة وطنية عالية متبعا أسلوب المناهضة المبطنة والمساومة الرصينة.

بدأ عمر راسم نشاطه فيما يخص قضية التجنيد الإجباري عندما بدأت تظهر بوادره، وذلك بمقالة في جريدة التقدم سنة 1907 بعنوان "**رأي حر**"، وجه فيها كلامه إلى رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الحربية والوالي العام، حيث ذكرهم بما يتوجب عليهم عمله إذا أرادوا فعلا التعاون مع الجزائريين حيث يريد منهم وضع ضمانات من أجل الاستجابة للتجنيد الإجباري، وما يمكن ملاحظته من هذه المقالة أن عمر راسم قدم نفسه للإدارة الفرنسية، وذلك بقوله: "**إني لم أكن عضوا بالمجلس البلدي ولا غيره من المجالس ولكني عضو في الجامعة الجزائرية التي يجب أن أكون عاملا فيها بقدر الطاقة وأحسن إليها بما يسر لي من الفكر، كما أحسنت بألبانها وبقولها ونسعى لها في كل طريق ننهض به إلى درجات السعادة والمدنية**"[28].

يمكننا القول أن عمر راسم ربط معارضته للتجنيد الإجباري بما يتوجب على فرنسا القيام به من دور تثقيفي من أجل توعية المجتمع والعمل على نموه وازدهاره، فهو يريد مقابل قبول التجنيد أن تقوم فرنسا بإخراج الشعب من جهله وتعمل على توعيته، وهذا ما سيمكنه من التخلص من الأوهام والتعصب فيتمكن حينها من الوقوف جنبا إلى جنب مع الفرنسي المتعلم، ويتأسف للحال التي أصبح عليها المجتمع الجزائري، وذلك بقوله: "**نحن شبان الجزائر ورجال المستقبل تسوؤنا جهالة أبناء وطننا وحالة أبناء جنسنا الواهنة، التي لا شك أنها تسير بهم إلى الاضمحلال إذ هم إلى الهمجية أقرب وحيث أن لهم قابلية طبيعية في الجندية وشوقا في حب التفاخر بالسلاح، فلا يتساوون لجهلهم مع أبناء فرنسا الذين تغنوا بلبان المعارف، ولربما يقع بينهما تنافر وشقاق لا تحمد عقباه، لأنه من البديهي أن أبناء فرنسا يتقدمون على العرب في المراتب العسكرية فلا تسمح شهامة العربي أن تكون نفسه متساوية في الموت مضطهدة الحقوق في الحياة** "[29].

ويضيف أن طبيعة الاختلاف في الطبائع بين العربي والفرنسي تعيق الاندماج بينهما، وإذا أرادت فرنسا أن تذلل هذه الصعاب فما عليها إلا أن تقوم بإنشاء المدارس حيث يقول: "**تنشئ المدارس في كل قرية ودشرة،**

فتجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا، وتؤسس المدارس الصناعية وتنظم التجار، وفرض الفنون المحاسبة ومسك الدفاتر في بعض مراحل التعليم، واشتراك الأهالي في الوظائف حسب مؤهلاتهم العلمية"، ولن يكون هذا الأمر فعليا إلا إذا سمحت فرنسا بـ "**حرية الفكر وإباحة ممارسة صناعة الصحافة للمسلم لما في ذلك من تثقيف العقل، وسلامة القلب وحياة الشعور**"[30].

واصل عمر راسم تطرقه لقضية التجنيد في الصحف وهذه المرة نشر مقالة في جريدة الحق الوهراني بعنوان: "**مسألة تجنيد الأهالي**" في جويلية 1912م والتي اعتبرها القضية التي أشعلت أفكار الجزائريين وشغلت بالهم حيث بين أن لها أضرار من انحطاط في الأخلاق وفساد في الطباع، كما وضح أن المسألة ضارة بالمسلمين سواء في الجانب الديني أو الاجتماعي أو السياسي، ونجد أن نظرة عمر راسم هنا بدأت تتغير لقضية التجنيد بعد أن أصدرت فرنسا المرسوم دون ضمانات كما كان يتمنى لذلك نجده في نفس المقال يفتح النار على أولئك الذين قبلوا بالخدمة العسكرية متأثرين بالتمدن وشرور الحضارة الجديدة فيضيف متسائلا: "**إذا كان المسلمون الذين كان لهم حظ في المجتمع الإنساني ولهم نصيب من العلم و(كذا) لم ينالوا شيئا فكيف ينال هؤلاء المسلمون الذين عم فيهم الجهل وتغلب عليهم الفقر حتى صاروا أقرب للحيوانية من الإنسانية؟**" فهو يقصد أن فئة قليلة من المثقفين الجزائريين لم تعطى لهم فرنسا حقوقهم ويعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية رغم التنازلات التي قدموها، فكيف لها أن تمنح لجميع فئات المجتمع الجزائري جميع حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية[31].

نشر عمر راسم مقالا لأحد النخب الجزائرية المهاجرة بمصر في جريدته وهو الطاهر بن الشريف والمقال بعنوان "**استصراخ الجزائر للأمة الفرنسوية**" بدأ مقالته بأنه لا يبكي لاستعمار الجزائر، ولكنه يبكي بسبب الشقاء الذي يعيشه أبناؤها وعدم توحدهم من أجل العمل على طرد الاستعمار، كما عاتب الفرنسيين على أنهم لا يحترمون حقوق الإنسان وذلك بسنهم لهذا القانون المجحف الذي يعرف بالتجنيد الإجباري[32].

نتيجة لصدور قرار فيفري 1912م توجه بعض الأعيان إلى باريس بقيادة بن رحال موجها رسالة إلى سلطات الفرنسية بقوله: "**بعثنا القوم للعاصمة – باريس– ووظيفتنا السعي في تنفيذ إحدى من المسائل الثلاث التي لا مسلك في غيرها للأحوال الوقتية، أولا إما نسخ قانون الثالث فيفري السنوي –الأمر العسكري–، ثانيا أو إعطاء تعويضات للحمل الثقيل الذي ألزمنا باحتماله، ثالثا أو توسيع باب الهجرة**"، يعني إما إلغاء القرار أو منح تعويضات للمجندين أو فتح باب الهجرة للجزائريين، كما يضيف في نفس الرسالة التي كانت في جوان 1912م "**إنني أحتمل الضرائب الثقيلة وملزوم بالعسة الليلية والغابية واليوم وبدون تعويض يطلبون مني الشيء الأوحد الباقي عندي وهو ولدي. هل هذا حق؟**"[33] وقد استمع إلى أعضاء هذا الوفد كل من الرئيس فاليير والوزير الأول بوانكاري لكن ميسمي استطاع اقناع الوفد بالموافقة على مبدأ الخدمة العسكرية الإلزامية فوقعوا على عريضة جوان للدكتور ابن التهامي وظل مطلبهم بالهجرة ساري المفعول[34] وقد طالبت فئة

أخرى من الأعيان ومندوبو المالية الجزائريين بعد تأكدهم من عزم السلطات في تطبيق قراراهم على الأقل تأخير سن الشباب مثل ما هو معمول به في تونس[35].

2.4. النخبة الإصلاحية الرافضة للتجنيد

تزعم الشيخ عبد الحليم بن سماية جماعة المعارضين والرافضين للتجنيد الإجباري رفقة عمر بن قدور الجزائري، فقد ربطوا مسألة التجنيد بالهوية الوطنية والدين الإسلامي، فرفض الشيخ بن سماية تطبيق هذا القانون على الجزائريين وهدد بالهجرة إن طبقت فرنسا هذا القانون، حتى أنه باع منزله وجميع أغراضه لولا وقوف سكان المدينة في وجهه فعدلوه عن رأيه[36]، ونشر عمر بن قدور الجزائري في جريدة الحضارة فحوى الاجتماعات التي دارت حول التجنيد، حيث يذكر أنه بعد العديد من النقاشات داخل المجلس البلدي، قدم رئيس المجلس البلدي لائحة الحكومة للأعضاء الستة المسلمين في المجلس البلدي ليبدوا رأيهم في مسألة التجنيد، فتحدث رئيسهم مصطفى بن الحاج موسى وأخبره أن المسألة في غاية الخطورة ولا يمكنهم فيها إبداء رأيهم بشكل صريح بل الرأي النهائي لأعيان المدينة، فقررت السلطات الفرنسية استدعاء أربعين رجلا من أعيان المسلمين في العاصمة لسماع أراءهم بكل صراحة أمام المجلس البلدي من بينهم الشيخ عبد الحليم بن سماية لسماع رأيه.

في يوم الثلاثاء 25 جويلية 1911م في دار المجلس البلدي وبالتحديد داخل قاعة المفاوضات اجتمع المدعوون لهذا الاجتماع، حيث حضره من الجانب الجزائري العديد من أعيان الجزائر من بينهم الشيخ بن سماية ومفتي الحنفية الشيخ محمد بوقندورة، ومن الجانب الفرنسي رئيس الجلسة دوغلان De Glane بالإضافة إلى كبار الضباط وحكامها وحضره كذلك جمهور غفير، بدأت الجلسة بكلمة افتتاحية لرئيسها تحدث فيها عن أهداف هذا الاجتماع وبأن الحكومة الفرنسية، تريد استشارة المجالس البلدية في أقطار الجزائرية في مسألة تجنيد أبناء المسلمين المراهقين تحت لوائها الحربي[37].

ولما انتهى من كلمته قام الشيخ بن سماية من مكانه وتوجه إلى الجمهور وطلب منهم أن يسمحوا له بالكلام نيابة عنهم فوافق جميع الحاضرين، فبدأ الشيخ خطابه برفض التجنيد وذلك لعدة أسباب حسب رأيه، أهمها أن الموافقة على التجنيد يعني أن الجزائريين بصفة تلقائية لم يصبحوا مسلمين لأنهم ممكن أن يقاتلوا إخوانهم المسلمين، فهم أيضا لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية بحرية وهم في حرب مثل الصلاة والصوم، وقبولهم للتجنيد يعني القضاء على القومية الإسلامية واندماجهم في الأمة الفرنسية بصفة نهائية، وقد خلف هذا الموقف فوضى عند أولئك الذين أرادوا تمرير مشروع التجنيد من المتفرنجين والداعين لسياسة الإدماج والتجنيس، لكن الشيخ وقف لهم بالمرصاد ووصفهم بمعشر الخشب المسندة ولما أتم الشيخ كلامه صاح جميع الحاضرين على أنهم موافقون على رأي الشيخ بما في ذلك مفتي الحنفية[38].

كما نشر عمر بن قدور مقالة في جريدة المشير التونسية بعنوان: "**هفوات الأوروبيين مسألة تجنيد مسلمي الجزائر**" في أوت 1911م، متحدثا في هذه المقالة حول علاقة التهذيب الروحي وتطور الإنسان

الفرنسي، الذي أصبح بعد تأثير التهذيب الروحي أكثر قوة وانسجام، والذي مكنه من التخلص من التقيد والعبودية فأصبح حسب بن قدور الفرنسيين أكثر لحمة وتماسكا مقارنة بالجزائريين[39]، ويضيف في مقالة أخرى في نفس الجريدة وبنفس العنوان، حيث يقول أن مسلمي الجزائر لا يخضعون أبدا لأمر فرنسا في تجنيد أبنائهم وتجهيزهم في البعوث وشن الغارات خاصة أنها تحاول استغلالهم في محاربة إخوانهم في مراكش، ويضيف أن محاولة فرنسا السخرية من المطالب الجزائرية التي لم تمنح لهم، ودون مراعاة لحقوقهم ومطالبهم فإن خراب الجزائر قادم نتيجة هذا التجاهل للمطالب[40].

تواصلت ردود الفعل الجزائرية فقد بعث سكان وأعيان مدينة المدية سنة 1911 بعريضة إلى النواب المشرفين على الهيئة التشريعية بباريس، وقد بينوا سبب إرسالهم لهذه الرسالة، وذلك بقولهم: "**إن الغرض من رفع هذه الشكوى هو أن نحصل منكم على الحق والعطف والإنصاف ولنتأكد بأنه لم يكن دافعها التعصب ولا من أجل الضغط والتأثير عليكم**"، ويؤكدون في هذه الرسالة إلى أن مسلمي المدية يرفضون هذا القرار حول التجنيد الإجباري مثلما رفضه سكان الجزائر والبليدة وملیانة وتلمسان، ويصر أصحاب العريضة أن رفضهم لهذا القرار لا يعد تعدي على أوامر الحكومة بل يعود ذلك لأسباب دينية منها: أولا أن القيام بالخدمة العسكرية قد يؤدي إلى إهمال بعض الواجبات الدينية، وأيضا أن الشباب ببعده على والديه قد يتعلم بعض الممارسات التي قد تؤدي إلى إضرار بعقيدته وشخصه، وثالثا لا يمكن للمسلم أن يحارب أخيه المسلم.

طالب أعيان مدينة المدية أيضا الحكومة بمراجعة بعض القوانين الأخرى منها: القوانين الخاصة بالتضييق على التعليم القرآني وتخفيض الاعتمادات المخصصة لصيانة المساجد، منع القضاة من الفصل في المنازعات التي تحدث بين المسلمين، الضرائب التي يدفعها المسلمين مقارنة بالفرنسيين واليهود، انتزاع أحسن الأراضي من أيدي المسلمين، كثرة القوانين الخاصة مثل قانون الأهالي والمحاكم القمعية ومحاكم الجنايات، وذلك بقولهم: "**مع كل هذه المظالم التي نعاني منها دائما، تقوم الحكومة بفرض الخدمة العسكرية علينا والتي لن نقبلها لأنها ستضاعف من آلامنا**"[41].

ومن بين أسباب رفض الجزائريين للتجنيد هي الطبائع التي اكتسبها المجندون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي سابقا والتي اعتبرت دخيلة على مجتمع الجزائري وخارجة عن المألوف، فقد كان الجزائري ينفر من مخالطة الفرنسيين وحياة الثكنة، خاصة أن سمعة الجنود الفرنسيين كانت سيئة، ويقول "**شارل روبير أجيرون**" في هذا الشأن أن الأعيان يزكون هذا الرأي بقولهم: "**أصبح قدماء العسكر الأهالي متحضرين فهم لا يقبِلون يد القايد ويرفضون إنجاز أعمال السخرة لحسابه، ولقد أهملت هذه الفئة أداء الصلوات وصارت تعاقر الخمر أحيانا ولا تصوم رمضان فأصبحوا أعداء ألداء للزوايا والمرابطين الذين صاروا ينعتونهم بالمرتدين**"[42].

أما إذا تحدثنا بشكل مختصر عن رد فعل عامة الشعب فيمكن تلخيصه في نقطتين أولا الهجرة الجماعية، وهذا الذي حدث في أغلب المدن الجزائرية خاصة هجرة سكان مدينة تلمسان حيث شهدت الفترة ما

بين 1907 و 190 مغادرة 140 شابا من دائرة تلمسان، كما أخذت هجرة التلمسانيين ما بين عامي 1910 و1911 أبعاد خطيرة، ومقلقة رغم التعليمات والعراقيل الفرنسية إلا أن حوالي 526 شخص تمكنوا من الهجرة، كما أجرت صحيفة صدى وهران تحقيقا أكدت فيه أن 1200 شخص قد غادر مدينة تلمسان للهروب من التجنيد الإجباري[43]، أما الشكل الثاني الذي اتخذه الجزائريون في عملية رفضهم للتجنيد الإجباري وهو التمرد والمظاهرات هذا ما حدث في بعض المدن الجزائرية حيث شهدت مناطق مثل بني يعقوب بالمدية وسوق أهراس وخنشلة وبرج بوعريريج مظاهرات، وقد كان رد فعل السلطات الفرنسية عنيف اتجاه هذه الاحتجاجات[44].

استعملت فرنسا أسلوبين لتطبيق هذا القرار الأول هو أسلوب الترهيب من خلال إصدار قوانين رادعة لكل شاب يتغيب عن الالتحاق بالثكنة، أما الأسلوب الثاني هو الترغيب وذلك من خلال إصدار مرسوم في 19 سبتمبر 1913م تؤكد فيه أنها وعدت المجندين بعدم الخضوع لقانون الأهالي بعد تسريحهم من الخدمة، بالإضافة إلى أنها لن تخضعهم للمحاكم الرادعة، ومن أجل امتصاص الغضب الجماهيري كونت لجنة لدراسة عرائض الجزائريين، حيث صنفت مطالب النخبة الجزائرية إلى ثلاث أصناف اعتبرت الفئة التي أيدت قرار التجنيد مع منح الحقوق السياسة والجنسية الفرنسية هي الفئة أكثر انتشارا، بينما الفئة الأخرى تطالب بتسوية وضعيتهم تجاه الخدمة خاصة المتكفلين بالعائلات، أما الفئة الأخيرة والتي اعتبرتها اللجنة فئة صغيرة وهي التي ترفض التجنيد الإجباري كلية سواء بتعويض أو بدون تعويض[45].

خاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أن النخبة الإصلاحية في معالجتها لقضية التجنيد الإجباري كانت مواقفها وأراءها متباينة وغير ثابتة وذلك راجع أساسا أنها لم تكن تحت لواء حزب واحد أو جمعية توحد كلمتها لذلك نجد آراءها كانت أغلبها بشكل فردي أو عن طريق الوفود، وأما عن الوسائل المستعملة فنجدها استغلت الصحافة بشكل مثالي للتعبير عن آراءها باعتبارها إحدى الوسائل التي كان الجزائري شغوفا بها لقراءتها، بالإضافة إلى إتباعها نهج العرائض والاحتجاجات والوفود التي تنقلت إلى مدينة الجزائر أو إلى باريس لتعبر عن رفضها أو اقتراحاتها لأي مشروع فرنسي، أما عامة الشعب فقد عبر عن موقفه عن طريق الثورات والهجرات إلى البلدان الإسلامية.

ومن خلال دراستنا لموقف النخبة الإصلاحية يمكن القول إن قضية التجنيد الإجباري جعلتهم ينقسمون إلى فئتين فئة رفضت التجنيد الإجباري رفضا تاما، ويعود سبب رفضها أساسا لاعتبارات دينية منها فساد الجندي الجزائري وخروجه عن الطاعة وعدم احترامه لأعيان وشيوخ مجتمعه بالإضافة إلى كثرة مخالطته للفرنسيين أكسبته طباعا غريبة على المجتمع الجزائري، بالإضافة أن هذا الجندي سيجد نفسه يحارب إخوانه المسلمين وهذا ما يتعارض مع الدين.

وفئة أخرى حاولت استغلال هذا القانون وحاجة فرنسا إلى الجنود من أجل تحقيق بعض المكاسب والإصلاحات خاصة في مجال التعليم معتقدة أنه يمكن لي ذراع الحكومة الفرنسية، وقد هذه الفئة الرفع من

سقف مطالبها لذلك نجدها تطلب من فرنسا أولا بتطبيق هذه الإصلاحات قبل التفكير في تجنيد الجزائريين، ولكن هذه الفئة لم تبق مع تأييد فكرة الموافقة على تجنيد الجزائريين فبمجرد صدور القرار في 03 فيفري 1912 بشكل رسمي وتأكدها أن فرنسا عازمة على تطبيق القانون دون ضمانات انضمت إلى الفئة المعارضة، فنجد مثلا عمر راسم هاجم الذين قبلوا التجنيد في العديد من المقالات، كما أرسل محمد بن رحال رسائل إلى السلطات الفرنسية يحذرهم من عواقب تطبيق هذا القرار.

أما الموقف الفرنسي من هذه العرائض فيمكننا أول توضيح أن سبب تأخر تطبيق قانون التجنيد الإجباري والذي استمر لسنوات ليفعل بشكل رسمي بقرار 03 فيفري 1912 ليس راجع لقوة الرفض الجزائري أو لدراسة طلبات الجزائريين والتفاوض حولها، بل راجع أساسا لقوة ضغط المعمرين الذين وقفوا ضد كل قانون يمكن أن يمنح للجزائريين بصيص أمل في المساواة فهم يدركون جيدا أن التجنيد يعني منح بعض الحقوق والذي بدوره يعني منحهم الجنسية الفرنسية والقدرة على الترشح والتمثيل وبذلك خصوم ومعارضين في مجالس البلدية والولائية لمشاريعهم الطموحة، ولكن الأزمات الخارجية وقرب اندلاع حرب ووصول ميسمي إلى وزارة الحربية جعل كل العقبات تزول لتطبيق القانون والذي لم يراع لا طلبات ولا اقتراحات النخبة الإصلاحية ولا حتى الإدماجية التي كانت تتودد لفرنسا بل طبق بما يخدم الشروط الفرنسية، وهذا ما جعل الشباب الجزائري يفر إلى الجبال أو يقوم بثورات، وهذا لم يمنع فرنسا من تجنيد الجزائريين الذي تجاوز الآلاف وزجهم في حرب لا تعنيهم لا من قريب ولا بعيد ألا وهي الحرب العالمية الأولى 1914- 1918.

الهوامش:

1- أمينة علاق، "**نخبة أم نخب قراءة في المفهوم، الأدوار، الإشكاليات**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 28، مارس 2017، ص 172.

2- علي أسعد وطفة، **في مفهوم النخبة مقاربة بنائية**، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، د.م، 2015، ص 06.

3- ابن منظور، **لسان العرب**، مج1، دار صادر، بيروت، 1955، ص- ص، 751- 752.

4- علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص 19.

5- هشام صاغور، "**النخب السياسية: دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة**"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج05، ع01، جوان 2019، ص 72.

6- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930**، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص- ص، 148- 149.

7- **المولود بن الموهوب**: ولد سنة 1866 في قسنطينة يعتبر من رواد النهضة الفكرية أحد أقطاب النخبة الإصلاحية أو كتلة المحافظين كما يسميها البعض، تولى التدريس بالمدرسة الكتانية سنة 1895 ثم تولى منصب الإفتاء في قسنطينة سنة 1908، كما تولى أيضا منصب الإفتاء بمسجد باريس 1926، تولى أيضا وظيفة التدريس في الجامع الكبير بقسنطينة، كما كان عضو بنادي صالح باي ومحاضرا فيه، توفي في 20 أفريل 1939. ينظر:

- أحمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص- ص، 07- 08.

- محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ج1، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص- ص، 134- 142.

8- **محمد بن رحال:** ولد في 16 ماي 1858 بندرومة تلمسان والده هو آغا مدينة ندرومة، درس في المدرسة الفرنسية-العربية سنة 1865 ثم واصل تعلميه بالكوليج امبريال بالجزائر ثم دخل الجيش، بعدها عين كخليفة سنة 1876 ثم قايد على مدينة ندرومة سنة 1878، رغم تعلمه في المدارس الفرنسية إلا أنه يعتبر أحد أقطاب النخبة الإصلاحية التي نادت بالإصلاح في الإطار الإسلامي مع أخذ الإيجابيات من الحضارة الغربية، قدم مذكرة أمام لجنة جول فيري 1891 كما قدم عريضة سنة 1894 مع مجموعة من الجزائريين، شارك في مؤتمر المستشرقين سنة 1897، نشط كثيرا في قضية التجنيد الإجباري، أصبح عضو في المجلس العام سنة 1913، وانتخب أيضا في المندوبيات المالية ما بين 1919- 1923، توفي في 06 أكتوبر 1928 بندرومة. ينظر:

- jean déjeux, **dictionnaire des auteurs maghrébins de la langue française**, éditions KARTHALA, paris, p 67.

- علي تابليت، **بحوث في تاريخ الجزائر "المغرب العربي"**، ج03، دار ثالة، الجزائر، 2014، ص- ص، 525- 528.

9- **عبد الحليم بن سماية:** ولد في 15 جويلية 1866 بالعاصمة من عائلة مشهورة بالعلم والمعرفة، تعتبر أسرة بن سماية من الأسر التركية العريقة بالعاصمة، وتعود أصولها إلى مدينة أزمير التركية، نشأ الطفل عبد الحليم في بيئة علمية، اعتمد عبد الحليم بن سماية على الطريقة التقليدية في تحصيل العلم، وذلك بالبحث على طرق الأسانيد والإجازات، فتوجه في رحلة علمية فلازم مشايخ وقته وعلماء بلده في تلك الفترة، انخرط في التدريس بالمدرسة الحكومية سنة 1896، وكان دور هذه المدرسة الحكومية تخريج الموظفين من القضاة والمترجمين قبل بناء المدرسة الثعالبية التي انتقل إلى التدريس فيها سنة 1905، بالإضافة إلى ذلك أسندت إلى الشيخ بن سماية خطة التدريس بالجامع الكبير في أكتوبر 1900، يعتبر بن سماية من الزعماء المتأثرين بفكر الجامعة الإسلامية، استقبل الشيخ محمد عبده أثناء زيارته للجزائر سنة 1903، شارك في مؤتمر المستشرقين سنة 1905، توفي سنة 1933. ينظر: مراد بن حمودة، "**المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ عبد الحليم بن سماية 1866- 1933**"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 03، ع06، ديسمبر 2017، ص- ص، 101- 106.

10- **عمر بن قدور الجزائري:** هو الصحفي والمفكر الجزائر ولد سنة 1886، يعتبر من أوائل الصحفيين في الجزائر ومن روادها حيث نشط كثيرا في مجال الصحافة من كتابة مقالات أو تأسيس جرائد، وقد كتب في عدة جرائد سواء كانت جزائرية أو تونسية أو مصرية منها صحيفة الهلال والفاروق في الجزائر، والذي يعتبر هو مؤسسها أو المشير في تونس واللواء في مصر، ناقش العديد من القضايا السياسية والاجتماعية وتوفي سنة 1932. ينظر: ساحل عبد الحميد، **عمر بن قدور الجزائري رائد الصحافة في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، 2014، ص- ص، 09- 14.

11- شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، تر: مسعود حاج مسعود و ع. بلعربي، دار الرائد، الجزائر، 2007، ج2، ص 701.

12- إبراهيم مهديد، "**الطرح الوطني في الفكر السياسي عند ابن رحال الندرومي**"، ملتقى التراث العلمي والثقافي لمدينة ندرومة ونواحيها، جمع: ميدون عزالدين، دار السبيل، الجزائر، د.ت، ص 250.

13- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص، 145- 146.

14- محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954**، تر: محمد معراجي، منشورات الديوان الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 177.

15- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص- ص، 721- 722.

16- J. Bévia, **Le Service Militaire Obligatoire Pour Les Indigène En Algérie**, R.A, v52, 1908, p 115.

17- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص- ص، 722-723.

18- المرجع نفسه، ص- ص، 724- 727.

19- المرجع نفسه، ص- ص، 728- 729.

20- ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الاجباري (1912- 1916)**، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، المدرسة العليا للآداب والعلوم الانسانية، جامعة بوزريعة، 2004- 2005، ص 16.

21- الحق الوهراني، **قلة الولادات في فرنسا ومسألة تجنيد الأهالي**، ع 35، 08- 15 جوان 1912.

22- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 737.

23- المرجع نفسه، ص 738.

24- المرجع نفسه، ص- ص، 739- 741.

25- A. Messimy, **Les statut des indigènes Algériens**, Imprimerie militaire, Paris, 1913, p- p, 56- 60.

26- رحبت فئة الشبان بهذا القرار قبل صدور قانون 1912م، واعتبرته بادرة أولى من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري ودفعه للاندماج في المجتمع الفرنسي حيث طالب كل من الدكتور ابن التهامي والمحامي بوضربة بتحديد الحقوق الجديدة مسبقا قبل تطبيق القرار أما كل من خراشي وحمو بوضياف قد طالب بإلغاء قانون الأهالي وتحقيق المساواة الضريبية وتشييد المزيد من المدارس، وفي 30 جانفي 1908 قدم الشبان الجزائريون من العاصمة عريضة إلى جونار Jonnart جاء فيها: "**إن تطبيق التجنيد الإجباري سوف يحظى بقبول الجميع لأننا نعتبره عربون ثقة ونحن نود أن نكون عند حسن الظن**". كما اقترح حمو بوضياف المبادرة بحملة للشرح والتوعية للجزائريين يتم التركيز فيها على أن "**الشعب العربي الجزائري جزء من الشعب الفرنسي وتقديم وعود أن فرنسا ستعمل على النهوض بالشعب**" إن موقف الشبان هذا لم تتقبله النخب التقليدية والتي نعتتهم بالمتفرنسين، لكن قانون 1912م شكل صدمة بالنسبة لهم فهم كانوا ينتظرون تعويضات سياسية بالإضافة إلى مدة الخدمة ثلاث سنوات وليس سنتين مثل الفرنسيين واليهود رغم أن عمر بوضربة صرح سابقا والذي ذهب إلى باريس، وذلك بقوله: "**أن الأهالي سيطالبون بالحقوق السياسية التامة وكذلك بحقهم في الهجرة إلى حيث يشاءون**". ينظر: شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص- ص، 732- 742.

27- الحق الوهراني، **المسألة العسكرية**، ع21، 10- 17 جوان 1912.

28- خير الدين شترة، **من أعلامنا المنسيين دراسات وأبحاث في تراجم بعض أعلام الجزائر**، مج 1، دار الصديق، سطيف، 2015، ص- ص، 309- 311.

29- المرجع نفسه، ص- ص، 312- 314.

30- الحق الوهراني، ع 40، 13- 20 جويلية 1912.

31- الحق الوهراني، ع 40، 13- 20 جويلية 1912.

32- الحق الوهراني، ع 39، 06-13 جويلية 1912.

33- الحق الوهراني، ع 31، 20- 27 جوان 1912.

34- نيكولاي دياكوف، **حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين**، تر: عبد العزيز بوباكير، امدوكال للنشر، الجزائر، 2015، ص 174.

35- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 745.

36- عبد الرحمان الجيلالي، "**جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية السياسي والثقافي 1866-1933**"، الأصالة، ع 13، ص- ص، 200- 201.

37- صالح خرفي، **عمر بن قدور الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص- ص، 110- 116.

38- عمر بن قدور الجزائري، **الحضارة، الأستانة**- تركيا، ع 70، 8 / 8 / 1911، نقلا عن: صالح خرفي، المرجع السابق، ص- ص، 110- 116.

39- مولود قرين، **عمر بن قدور الجزائري**، ج2، دار الخليل، الجلفة –الجزائر- ،2013، ص- ص، 193- 197.

40- المرجع نفسه، ص- ص، 199- 201.

41- جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص- ص، 278- 281.

42- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 732.

43- المرجع نفسه، ص- ص، 367- 368.

44- المرجع نفسه، ص 742.

45- ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص- ص، 118- 120.